جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد السياسي
والتشريعات الاقتصادية

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة تحليلية

بحث مقدم للنشر بمجلة كلية الحقوق – جامعة المنصورة

مستخلص من الرسالة المقدمة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق

بعنوان:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط "دراسة مقارنة وتطبيقية على ليبيا"

إشراف

أ.د/ ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف

رئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية
ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية
جامعة المنصورة

إعداد الباحث

عماد أحمد عامر السعيدى

١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٤ م

الملخص:
يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم وسائل التمويل الخارجي في الدول النامية، حيث يساهم في تعزيز احتياجات هذه الدول من النقد الأجنبي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومقارنتها مع دول أخرى. تم استخدام منهجية تحليلية مقارنة، بالاعتماد على بيانات ثانوية من مصادر موثوقة. توصلت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي، والتشريعات المشجعة، وتوفر الموارد الطبيعية، تعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
الكلمات المفتاحية: محددات ، الاستثمار الأجنبي ، قطاع النفط ، ليبيا

Abstract:

Foreign direct investment (FDI) is one of the most important means of external financing in developing countries, as it contributes to enhancing these countries' needs for foreign currency. This study aims to analyze the determinants of FDI in the oil sector in Libya and compare them with other countries. A comparative analytical methodology was used, relying on secondary data from reliable sources. The study found that political stability, encouraging legislation, and the availability of natural resources are the main factors influencing the attraction of foreign investments in the oil sector.

Keywords: Determinants, Foreign Investment, Oil Sector, Libya

مقدمة

الاستثمار الأجنبي المباشر يُعتبر من العوامل الرئيسية التي تُساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في كل من الدول النامية والمتقدمة. فهو يساهم في توفير رأس المال اللازم لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، وينقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية، ويخلق فرص عمل جديدة، ويعزز التبادل التجاري بين الدول. في قطاع النفط، يُعتبر الاستثمار الأجنبي ذا أهمية كبيرة نظرًا للتكاليف العالية والتكنولوجيا المتقدمة المطلوبة لاستكشاف واستخراج الموارد النفطية.

يعد قطاع النفط من أهم العوامل الاقتصادية في العديد من الدول، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في دول مثل ليبيا، التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا رئيسيًا في تطوير البنية التحتية النفطية واستدامة الإنتاج. ومع ذلك، تواجه جهود جذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذا القطاع العديد من التحديات، مثل عدم الاستقرار السياسي، والتشريعات الاقتصادية غير الملائمة، والبنية التحتية غير المتطورة، والبيئة الاستثمارية غير الجاذبة.

مشكلة البحث

تواجه ليبيا، مثل العديد من الدول النامية الأخرى، تحديات كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع النفط. رغم امتلاكها لموارد طبيعية هائلة، إلا أن عدم الاستقرار السياسي والأمني، والاضطرابات الاقتصادية، والبيروقراطية المفرطة، والفساد، كلها عوامل تعيق جذب الاستثمارات الأجنبية. ومن هنا تنبع مشكلة البحث في تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على جاذبية ليبيا كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط، ومقارنة هذه العوامل مع تجارب دول أخرى نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذا القطاع.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط في ليبيا.
- مقارنة هذه المحددات مع دول أخرى مشابهة في الموارد والظروف الاقتصادية.
- تقديم توصيات لتحسين البيئة الاستثمارية في ليبيا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم رؤية شاملة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط، مع التركيز على الحالة الليبية. فمن خلال تحليل العوامل

المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن لصناع القرار في ليبيا الاستفادة من التجارب الدولية وتطبيق أفضل الممارسات لتحسين البيئة الاستثمارية. كما تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط، وتوفير أساس علمي لتطوير السياسات الاقتصادية في الدول النامية.

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على منهجية تحليلية مقارنة، حيث سيتم جمع البيانات من مصادر ثانوية مثل التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، والإحصاءات الحكومية، والدراسات الأكاديمية السابقة. ستشمل البيانات معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، التشريعات الاستثمارية، مستويات الاستقرار السياسي، جودة البنية التحتية، وتوفر الموارد النفطية. سيتم تحليل البيانات باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والمقارن لتحديد العوامل الرئيسية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى ثلاث مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وتناول مطلبين المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ، المطلب الثاني: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والغير مباشر.

المبحث الثاني: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر وأنواعه وتناول مطلبين هما المطلب الأول : أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر ، المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثالث : محددات وأثار الاستثمار الاجنبي المباشر وتناول مطلبين : المطلب الأول: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وانقسم هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول: المحددات الاقتصادية والبيئية ، الفرع الثاني: المحددات القانونية والتشريعية ، المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر تناول فرعين : الفرع الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الاجنبي المباشر ، الفرع الثاني: الأثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر.

ثم تأتي الخاتمة ، قائمة بالنتائج والتوصيات ثم تأتي قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول
مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى استثمار يقوم به مستثمر أجنبي في مشروع محدد داخل دولة أخرى غير دولته الأصلية. يتضمن هذا الاستثمار مشاركة المستثمر في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة في حالة امتلاكه المطلق للمشروع. يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر نقل موارد مالية وتقديم تكنولوجيا متقدمة وخبرات فنية في مجال نشاط المستثمر إلى الدولة المضيفة.

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين: الأول يتناول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني يناقش العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المطلب، سنستعرض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

المطلب الأول:
تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: التعريف اللغوي

١ـ الاستثمار

"يقال استتثمر أي يستثمر بمعنى طلب الاستثمار، واستثمر المال أي يطلب الاستثمار، وإستثمر المال أى طلب نتاجه، وأصل الاستثمار من الثمر، ويشمل هذا المعنى في اللغة عدة دلالات، منه ما ينتجه الشجر، وأنواع المال المال والذهب والفضة".[١]

٢ـ الأجنبي

"وفقًا للقانون الليبي رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن الجنسية والقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم دخول وإقامة الاجانب في ليبيا وخروجهم منها، وبمفهوم المخالفة الأجنبي سواء كان، شخصيًا طبيعيًا أو شخصًا معنويًا، هو كل شخص لا يحمل الجنسية الليبية، بما فيهم العرب مع مراعاة الاتفاقية الليبية المالطية لعام ١٩٨٥، والاتفاقيات الثنائية في حقوق التنقل، والاقامة، والتملك – بشروط إجرائية مع تونس وجمهورية مصر العربية". [٢]

ثانيًا: التعريف اصطلاحًا

تعددت التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر منها تعريف المنظمات المالية الدولية وتشريعات الدول والباحثين

١ـ صندوق النقد الدولى (IMF)

"عرفه بأنه مجموعة من العمليات المختلفة التي تهدف إلى التأثير في السوق وإدارة المؤسسة الموجودة في دولة مختلفة عن دولة المؤسسة الأم. وفقًا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يُعتبر الاستثمار أجنبيًا مباشرًا إذا كان المستثمر الأجنبي يمتلك ١٠% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ويمتلك عددًا كافيًا من الأصوات فيها. هذه الحصة تُعتبر كافية لتمنح المستثمر الأجنبي القدرة على التأثير في قرارات إدارة المؤسسة" [٣]

---

(١) عمر هاشم محمد صدقه، ضمانات الاستثمار الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٧

(٢) المجمع القانوني الليبي، القانون قم ١٠ لسنة ١٩٨٩بشأن حقوق وواجبات العرب في ليبيا ، رابط https://Is.org.lylyjgl

(٣) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، العدد ٣٢ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٤، ص٣.

٢- منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD)

"الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار يتميز بعلاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة وقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) ". (٤)

"وفقًا لما ذكره ريشارد كافس وجيفري فيراكل، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل حركة لرأس المال حيث يقوم المستثمر بنقل موارده ويمارس رقابة على المشروع. الحصة الكبرى من هذا النوع من الاستثمارات تعود للشركات متعددة الجنسيات التي تُعرف بأنها شركات تدير وحدات إنتاج في أكثر من بلد" (٥).

٣- منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

"تنفق منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية مع صندوق النقد الدولى في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ركزت على هدف ممارسة المستثمر الأجنبي المباشر لدور الرقابة على المشروع، وذلك من خلال ملكية ١٠% أو أكثر من أسهم المشروع، وبالتالى التمتع بقوة التصويت في المشروع، وهذا ما يميزه عن استثمار الحافظة". (٦)

٤- عرفها Bottrand Reemand الاستثمار على أنه مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى، ويتم ذلك إما بإنشاء فرع جديد لها في الخارج أو بزيادة رأس مالها، أو بمشاركة مؤسسة أجنبية مع شركاء محليين. ويعد الاستثمار وسيلة لنقل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في المراحل الأولى لإنشاء المؤسسة. (٧).

---

(4)Bassem Hammadi Al-Hassan,(2014), Foreian Direct Investment (FDI) Al-Halabi AlHouKoukia, leklication Beirut, Labanan.

(5) Omarguerid (2015) Improvin the forei on Investment dimate as a Mechanism To Activate the copetitivenss of the Al Qerian Economy, PHD thesis, in Economic Sciences, Sbelcializina Money and finance, Univrsity of Biskra. Algena.

(٦) حسـن بن رفدان الهجهوج: اتجاهات ومحددات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاسـتثمار والتمويل – تطوير الإدارة العربية لجذب الاسـتثمار المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بالقاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص٥٥.

(7) Raymond Betrand: Economie Finan Ciere International, Paris edition PUF,1997 p 91.

ويعرف الاستثمار الاجنبي "أيضًا بأنه الاستثمار الذي يملكه ويديره المستثمر الأجنبي، سواء كان ذلك بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو ملكيته لجزء منه يمنحه حق الإدارة. يتميز هذا النوع من الاستثمار بطابع مزدوج: الأول هو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني هو ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع". [٨].

وبناء على هذه التعريفات يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي، بإعتباره ذلك الاستثمار المتمثل في شركات أجنبية، أو شركات دولية، أو شركات متعددة الجنسيات، لها مقترحًا بالدولة الأم، وتمارس نشاطها، في دولة أو أكثر خارج الدولة الأم.

"وكذلك يمكن تعريفه، بأنه كل شركة تبحث عن الاستثمار، خارج موطنها في دولة مضيفة، وذلك لتحقيق حزمة من الاهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء كان لأجدل محدد أول اجل طويل". [٩]

كما يهدف القانون الليبي الى تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لإقامة مشروعات استثمارية ضمن اطار السياسة العامة للدولة وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن على وجه الخصوص تحقيق الأهداف التالية:

"تأهيل وتنمية العناصر الليبية فنيًا ورفع كفاءتها واكسابها مهارات متقدمة، وتوفير فرص العمل لها" [١٠].

المطلب الثاني

العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والغير مباشر

لنبين العلاقة بين الاستثمار المباشر والغير مباشر يتطلب منا الوقوف عند عده نقاط ومنها

أولًا:- مفهوم الاستثمار المباشر والغير مباشر

"من المهم توضيح المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر لفهم آلية هذا النوع من الاستثمار. يُقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر عموماً امتلاك شخص أو شركة من دولة ما أصولًا في دولة أخرى مع القدرة على إدارة هذه الأصول، وهو ما يمثل

---

(٨) عبدالكريم كاكى: الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية مكتبة حسن العصرية العراق، ٢٠١٤، ص١٦.

(٩) إبراهيم محمد البطانية ، أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة العربية للإدارة، مج٣٥، ع١، ٢٠١٥، ص١٢٣.

(١٠) قانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠ بشأن تشجيع الاستثمار – المجمع القانوني الليبي.

العنصر الأساسي لهذا النوع من الاستثمار" [١١]، في المقابل، "يُعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه شراء بعض الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات من مؤسسات وطنية في دولة معينة عن طريق مقيمين في دولة أخرى، مما يمنح المستثمر حقًا في نصيبه من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم، ولكنه لا يترتب عليه حقوق للرقابة أو المشاركة في إدارة تلك الشركات" [١٢]، بالتالي، "في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، يكون للمستثمر الأجنبي الحق في إدارة المشروع واتخاذ القرارات وممارسة الرقابة، بينما لا يملك المستثمر الأجنبي مثل هذه الحقوق في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر" [١٣]، ويتفق الباحث مع الاقتصادين والقانونين والمنظمات الاقتصادية وصندوق النقد الدولى على انه يكون الاستثمار الاجنبي .
مباشراً متى كانت حصه المستثمرين حد أدنى والحد من الاسهم او الشبات أو الشركات والمؤسسات

ثانيا: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر والغير مباشر نجد ان أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر تبدو من خلال أثاره على الدوله المقبضه له ، حيث أنه يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الاخرى توفيرها مثل ...
يؤدى الى خلق فرص وظيفيه ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديده للتصدير
أنه يمثل أسهل وسيله وطريقه اكثر فاعليه في الحصول على تكنولوجيا متقدمة.
أنه وسيله أكثر أمانا للتمويل اذا ما قورنت بالقروض الثانية
"يساعد في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الانتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية ادا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك" [١٤].
وبالتالي "فان الاستثمار الاجنبي الغير مباشر يتمتع أيضًا بالعديد من المزايا حيث انه يعمل على زياده سيولة وعمق أسواق الاوراق المالية، والمقصود بالسيولة هنا هى السهوله التي تبع بها تحويل الاستثمارات الى تقدية او التى يمكن بها للمستثمرين شراء الأوراق المالية دون تأثير كبير على الاسعار، إن تسمح اسواق الاوراق المالية السائلة للمستثمرين باستبدال محافظهم الاستثمارية بسهوله، ويكلفه أقل مما يجعل

---

(١١) حسان محمد سليمان، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى سوريا : دراسة قياسية، رساله دكتوراه، كليه التجارة، جامعة عين شمس مج ٦٣، ٢٠١١ ص ٣٢١
(١٢) مجلة دراسات اقتصادية المجلد : ٢١ العدد : ٠١لسنة ٢٠٢١، ص ٥٨٠-
(١٣) على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٢٣.
(١٤) الصديق طالحة محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى المملكة العربية ١٩٨٥ : ٢٠١٧مجلة الفاضة والشمسية ع١٥٠ مج س ٢٠، مارس ٢٠٢٠ ص ٧٧، ٧٨.

الاستثمار أقل مخاطره، بحيث أن السوق المالي الاكثر . سيوله يشجع على المزيد من الادخار والاستثمار وهذا يساعد بدوره على زيادة جذب الاموال، وتوجيهها نحو الاستثمارات على سواء، إلى الأسواق الاولية ، فضلا عن الاستثمار الاجنبى غير المباشر يؤدى الى تحقيق الانضباط والخبره فى أسواق الاوراق المالية المحلية ، ومن ثم فإن دخول المستثمر الاجنبى فى السوق الأولية أو سوق الاصدار سيؤدى الى الاستفادة من تجربة استخدام ، معايير الشفافية في الأسواق العالمية ومعرفه كيفيه توضيحها او تطبيقها".[١٥]

ثالثًا: فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر والغير مباشر من المعروف أن للاستثمار الاجنبي المباشر العديد من الفوائد ومنا سنقف على أبرز هذه الفوائد ومنها الاتي:

أمكانية اكبر لزيادة رأس المال : ويقصد بهذا أن الهدف الرئيس للاستثمار المباشر هو زيادة نسبة الارباح، وكسب المال لصالح طرف المستثمر من الأفراد أو الشركات، وبالتالي يعد الاستثمار المباشر من أفضل الخيارات التي تتيح للاطراف المستثمرة الحصول على المكاسب أو العوائد المالية الطائلة والمضاعفة.

المبحث الثاني

اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر وأنواعه

الاستثمار الاجنبي المباشر يقوم على الشراكه في رأس المال ولا يقوم فقط لذلك، فنجد أنه يجب أن تكون نسبة الشراكة في رأس مال الشركة، المساهمه ، وبذلك فإن التوجهات، والتطورات التي تحصل في مجال الاستثمار جعلت منه حدد عدة أشكال فمنها، الاستثمار الاجنبى المشترك، والمملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي، وبالتالي فإن للاستثمار الاجنبي المباشر أيضاً عده انواع، فمنها الباحث عن المصادر، والاستثمار الاجنبي الباحث من الاسواق ، . ولذلك.

سوف تقسم هذا المبحث الى مطلبين وستتناول فى المطلب الاول أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وفي المطلب الثانى أنواع الاساتثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الاول

أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

---

(١٥) إياد طاهر وصلاح حسن ، الاستثمار الاجنبى غير المباشر و انعكاساته على تداول الاسهم العادية، دراسة تطبيقيه فى سوق العراق للأوراق المالية، مجله كليه بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٧.

إن التوجهات والتطورات التشريعية التي عرفتها الساحة ، العالمية للاستثمار والاقتصاد و التي جعلت محددات تشريعيه و اقتصاديه وجغرافيه للاستثمار الاجنبي المباشر، أدت بهذا الاخير إلى إتخاذ أشكالاً مختلفه للاستثمار الاجنبي المباشر توضحها فيما يلي :

أولًا : الاستثمار المشترك

عرفه كولدي بأنه مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بشكل دائم، حيث لا تقتصر المشاركة على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضًا إلى الإدارة، والخبرة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية. [١٦]،هذا النوع من الاستثمار ينطوي على عدة خصائص:

اتفاق طويل الأجل: يتم بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي.

الشخصية المعنوية: "الطرف الوطني في هذا النوع من الاستثمار قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص" [١٧].

تحويل الشركة الوطنية: "قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي".[١٨]

بناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مشروع أعمال يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. المشاركة في هذا النوع من الاستثمار لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضًا إلى الإدارة، والخبرة، وبراءات الاختراع. "في حالة اشتراك طرف أجنبي، أو أكثر من طرف، في إنتاج سلعة جديدة، أو تنمية السوق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يُعتبر استثمارًا مشتركًا" [١٩].

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للشركات الاجنبية

([١٦])طارق غربي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربي، جامعة الشهيد حمه لحضر الوادى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، مج٥، ع١، ٢٠٢٢، ص٥٣٢.

([١٧]) محمد صقر وأخرون: الاستثمارات الاجنبة المباشرة ودورها فى تنمية الاقتصاديات النامية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونونية، سوريا، ٢٠٠٦، ص١٥٩.

([١٨]) مصطفى باكرد (٢٠٠٤) تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات بمجلس الوزراء بمصر ص ١٨: ١٩.

([١٩]) عبد السلام أبو قحف ، إدارة الاعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٢،ص ٣٦٤

ويعتبر من اكثر اشكال الاستثمار تفضيلاً للشركات غير الوطنية وذلك للمزايا المتحققة منه وهى توفير الحرية الكاملة فى ادارة المشروع الانتاجي والخدمي، حيث تقوم الشركات غير الوطنية بكامل العمليات الاستثمارية في البلد المضيفة، بدءاً بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع والتصاميم اللازمة، واحضار الخبراء والفنيين، وكافه المعدات والآلات والاشراف على المشروع والمباشرة بالانتاج دون مشاركة الطرف المحلى[٢٠].

ثالثاً: المناطق الحرة

تعددت التعاريف التى اطلقها الباحثون، والنفقات الدولية على المنطقة الحيرة، الا أنها بمفهومها الشامل تتمثل في جزء من أراضي الدولة، "يقع عادة على موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحرى أو جوى أو عن طريق برى دولى، أو منفذ حدودى، يخصص للاستثمار الأجنبي والوطنى في مجالات صناعية، وزراعيه وتجارية وخدميه ، و ذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينه وبخضع النظام الاقتصادى خاص يختلف عن النظام السائد فى البلد المضيف غير أنه يخضع لهذه الدولة اداريا وأمنيًا". [٢١]

علما أن المناطق الحرة تحصل على الكثير من التسهيلات والحوافز التي لا تتوفر في المناطق الاخرى، مثل اعضاء الشركات من ضريبة الدخل، وعدم فرض رسوم جمركية على دخول وخروج السلع ، و تسهيل اقامة العاملين، وتوفير الخدمات بأسعار مناسبة ، وحرية تحويل الارباح.

رابعا الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات تكمن أهم الظواهر، التي استأثرت، ولا زالت تستأثر باهتمام كبير، ومتزايد من طرف الاقتصاديين، والباحثين والخبراء وحتى الدول من شتى أنحاء العالم، كونها من بين أهم الظواهر في الاقتصاد الدولى المعاصر، والتي لعبت دورًا هامًا في العلاقات الاقتصادية ، الدولية، منذ فترات تاريخيه طويله ، كما تعددت التعاريف للشركات متعددة الجنسيات، حيث جاء في تعريف هيئة الامم المتحدة على انها " مؤسسه لها فرع أو أكثر تستثمر أموالها في الأصول الاستثمارية أو الانتاج أو المبيعات[٢٢]،تُعرف الشركات متعددة الجنسيات

([٢٠]) مايح شبيب الشعري وحسن كريم حضره - التمويل الدولى. أسس نظرية وأساليب تحليلية، ٢٠٢٣.

([٢١])الاسكوا، تقييم المناطق الحرة - جوانب الصناعة و النقل، دراسة حاله في الاسكوا، الامم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠٣ ص٣١.

([٢٢]) محمد بسيوني وأخرون : التنمية الاقتصادية ، كليه التجارة، جامعه عين شمس القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤١٣

بأنها شركات تخضع ملكيتها وسيطرتها لجنسيات متعددة حول العالم، حيث يديرها أشخاص من جنسيات مختلفة أيضًا. تمارس هذه الشركات أنشطتها المختلفة في العديد من البلدان الأجنبية، على الرغم من أن استراتيجياتها وأسسها تكون موجهة للعمل في دولة معينة تعرف باسم الدولة الأم. ومع ذلك، تتجاوز أنشطة هذه الشركات الحدود الوطنية والإقليمية للدولة الأم لتشمل دولًا أخرى تعرف باسم الدولة المضيفة. (٢٣)

المطلب الثاني
أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر

ثم يمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا للدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، ويمكن تقسيم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي ...

أولًا - الاستثمار الاجنبي الباحث عن المصادر

هذا النوع من الاستثمار يهدف إلى استغلال المزايا النسبية للدولة، "خاصة تلك التي تمتلك موارد طبيعية مثل النفط والغاز والمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى استفادة من انخفاض تكاليف العمالة أو توفر العمالة الماهرة والمدربة". (٢٤)

ثانيًا: الاستثمار الاجنبي الباحث عن الأسواق

والذي يهدف الى خدمه الاسواق المحلية والاقليمية ، وذلك لانه يشمل تسهيلات الانتاج فى الدولة المضيفة، وخصوصا إذا كان ذلك النوع من الاستثمار يستخدم فى الأسواق التي كانت ، مؤهلة للاستيراد في فترات سابقة .

فعادة ما تلجأ الدول إلى ذلك النوع بسبب عوائق النفاذ للأسواق المحلية، مثل القيود الجمركية، وارتفاع تكلفه النقل في الدولة، مقابل استيرادها من الدولة الأم. (٢٥)

ثالثًا: الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الاداء

ينطبق هذا النوع من الاستثمار أساساً على الاستثمارات في مجال عمليات التجهيز أو المرحلة المبكرة لتجهيز وتصنيع المعادن، حيث تسعى الشركات الاجنبية الى استغلال الفوارق في تكاليف الانتاج بين الدول بهدف زياده الربحية، منها تكلفة العمل التي غالباً ما تكون مرتفعه فى الدول المتقدمة، مما يدفع الشركات الاجنبية الى الاستثمار فى الدول النامية ، بسبب انخفاض تكاليف العمل فيها، وبالتالي انخفاض تكاليف الانتاج، مما يترتب عنها زيادة فى أرباح المستثمرين.

---

(23)Tejvan Pettinger ,30.3.2017 Multinational

(٢٤)حسان محمد سليمان، مرجع سابق، ص ٣٢٢

(٢٥) نرفين أحمد ماهر عنتر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر، باستخدام تحليل الانحدار ونموذج AROLK، جامعه قناه السويس ، كليه التجارة الاسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية المجلد التاسع، العدد الرابع، ٢٠١٨ ص ٥٠٢.

ويأخذ الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة في الاداء عده أشكال منها تحويل الشركات جزء من عملياتها الانتاجية كثيفة العمالة الى الدولة المضيفه لتقوم بها شركات وطنيه وفقاً لتعاقد تنائى ، كذلك يتم تصنيع بعض مكونات المنتج في الخارج، الا أن هذا يتطلب من الدولة المضيفة ان تتمتع بعماله انتاجيه ماهرة وفنيه ونقنيه عالية ومتطورة، وبالتالي فهي تتركز حاليا في بعض الدول حديثه التصنيع[٢٦].

رابعًا الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية

هذا الاستثمار يركز على مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة، بهدف تحقيق أقصى قدر من الربحية، كما يسهم في زيادة الإنتاج والاستهلاك. كما يُعَدُّ تصديرًا للعمالة الماهرة من قِبل الدول النامية، ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار. [٢٧]

المبحث الثالث

محددات وأثار الاستثمار الاجنبي المباشر

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورات متعددة ومتتابعة حتى أصبح يلعب دوراً هاماً ومحورياً في تنمية الكثير من الدول النامية وزيادة معدلات النمو في الدول المتقدمة. تتنافس الدول الآن على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يُعَدُّ مصدراً لرأس المال الذي غالباً ما يكون نادراً في الدول النامية. من الضروري بالتالي دراسة محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للوصول إلى أهمية هذه العمليات، وكذلك فهم الآثار التي يمكن أن يكون لها على اقتصاديات هذه الدول. تختلف آراء الاقتصاديين حول هذه الآثار؛ فبينما يرون البعض أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثاراً إيجابية تعود بالفائدة على الدول المستضيفة، يعتبر آخرون أن هذا النوع من الاستثمار قد يترك آثاراً سلبية على الاقتصادات المحلية.

---

(٢٦) عبد الحق طير، محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وجدواه في الجزائر "دراسة مقارنة، رساله دكتوراة، جامعة قاصدي مرباح، ورقله ، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التشير، الجزائر ٢٠١٨، ص ٢٠.

(٢٧) فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والاستشارات والتطور، مجلة البحوث الاكاديمية، مجلد ٢٦ العدد٢ ، ٢٠٠٨، ص٩٩.

المطلب الأول
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر، بأنه مجموعه العوامل التي تتحكم و تؤثر بشكل بارز فى توجهاته سواء الجغرافية أو القطاعية، بالإضافة إلى قرارات تجسيده، وايضا قرارات اختبار مواقعه ، وهذا ما يعنى أن هذه العوامل في حد ذاتها مرتبطة بإطرافه المختلفة[٢٨] و بهذا يتطلب الاستثمار الليبي المباشر التعرف على محدداته ، فمن خلال تحسين هذه المحددات تستطيع الدولة جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة،[٢٩] وعلى العموم. فإن محددات الاستثمار الاجنبي المباشر تختلف من دولة الاخرى وفقاً لرغبه الدولة فى فتح أسواقها أمام الاستثمار الاجنبي[٣٠]، وبالتالي فإن مدى قدره أى دولة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة يرتبط بمجموعة من المحددات[٣١].

وعليه سوف تناول هده المحددات على النحو الاتى:

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية والبيئية

المطلب الثاني: المحددات القانونية والتشريعية

الفرع الاول
المحددات الاقتصادية والبيئية

يساهم وجود مناخ اقتصادي جيد ، وبيئة استثمارية مواتيه في توافر العنصر الايجابي والحافز، التشجيعي للمستثمرين الاجانب للاستثمار ، وكذلك يتضمن النشاط الاقتصادي على العديد من المحددات الرئيسية ومنها العوامل الضريبية والبيئية ومحدداتها ، والمحددات التشريعية والتعليمية.

([٢٨])عبد الحق طير، مرجع سابق ص ٢٨

([٢٩]) جلال بوشارب ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية جماعية باستخدام منهج الانحدار الدلالى لفترات الابطاء الموزعة (ARDl) خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٨ ، جامعة الشهيد جعه كفر الوادي ٢٠٢١، مج ٦ ع ٢ ص ٢٤٥.

([٣٠]) مراد صاولى ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى الجزائر: دراسة خيامية باستعمال نموذج (ARDL) جامعه عبد الحميد بن باديس مشقانم ، مجله المالية والأسواق، ٢٠١٩ مج٥، ع١٥ ص٥.

([٣١]) نجيب محمد المهدى ، مرجع سابق، ص ٣٠١.

أولًا - المحددات الاقتصادية

١- حجم السوق وهو أهم المتغيرات التي أثبتت معظم الدراسات التطبيقية أهميته فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء[٣٢] وبالتالي فإن الاسواق الكبرى تعتبر عامل مهم لجذب المستثمرين، نظراً لحجم الفرص فى تمويل تلك الأسواق والمساهمة فيها لتعويض الواردات ومن الأمثلة على ذلك، نجد أن الصين ، الهند، البرازيل، نيجيريا، من البلدان التي تتمتع بأسواق حائله ، نظرا لحجم السكان، وبالتالي فإن حجم السوق لا يعتمد على عدد السكان، وإنما أيضا، على القدرة الشرائية، للعاملين، وبذلك فإن الدولة التي يتمتع فيها الافراد بدخل مرتفع تكون اكثر جاذبية للاستثمار وايضاً، الدول الصغيرة التي تحتل مواقع، جغرافية استراتيجية مثل مجاورتها للأسواق الكبيرة[٣٣].

ثانيًا: الانتاج الاقتصادي

يعتبر موضوع الانفتاح الاقتصادي، من المواضيع المهمة، والضرورية، لأى اقتصاد ، خاصة وأن الاتجاهات العالمية تشير نحو الانفتاح، سياسيًا، و اقتصاديًا وحتى ثقافياً، ومسألة الانفتاح الاقتصادي في معناه البسيط، هي مدى انفتاح الدولة، تجاريا واقتصاديا مع العالم الخارجي، ومعنى الانفتاح الاقتصادي أقرب الى الفكر الرأسمالي منه إلى الفكر الاشتراكي وذلك وبالرغم من أن الدولة الاشتراكية حاولت في أيام ، الصراع، و الحرب الباردة، الانفتاح باتجاه الدول النامية، خاصة في فترة الستينيات وأوائل السبعينات من القرن الماضي ، وهكذا أنشئت بهذا الفكر عدد من الدول النامية وعدد من الدول العربية، منها مصر، ليبيا، السودان، وهذا بلا شك مؤشر مهم ، في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر[٣٤].

٣- البنية الأساسية مثالية

أن حاله ووضعية البنية الاساسية، تؤثر تأثيراً كبيراً، على قرار الاستقرار لدى العديد من المستثمرين، وتشمل هذه الخدمات أمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة، وشبكات

([٣٢])عمر و محمد محمود سليمان ، محمدان للاستعمار الاجنبي المباشر، دراسة مقارنة على الدول النامية،٢٠١٦، جامعة قناة السويس - كلية تجارة الاسماعيلية، المجلة، المجلد ٧ العدد ٣ ص٦٦٠.

([٣٣]) دادي الصادق ، المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة خامية، خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٦ رسالة ماجستير ٢٠١٨ ، جامعه الشهيد حمه لحضر الوادي، الجزائر، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ص ١٨.

([٣٤]) مصطفى بورقيه مكانه تغير الانظمة المحاسبية ضمن المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ : ٢٠١٥ مجله إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زبان عاشور بالجلفة ، الجزائر، المجلد السادس، العددع٤الثاني ،٢٠٢٠، ص ٢٣٦.

الاتصال السلكية واللاسلكية، وخطوط وأنابيب النفط والغاز، وبذلك فإن الدولة تلعب دورا مهمًا في توفير أو تحسين، نوعية هذه الخدمات، أو زيادة اندماجها مع المعايير الدولية[٣٥].

٤ مدى وفرة الموارد الاقتصادية

أن المحدد المتعلق، لحجم الموارد سواء الطبيعية أو البشرية، ومستوى كفائتها، يستحوذ على درجة عالية ، من الأهمية في تشجيع وتوجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين دول العالم ، بحيث يعتبر توافر مدخلات الانتاج بكفاءة، أولوية بالنسبة للمستثمر الاجنبي، عند قيامه، بحساب عناصر التكلفة ، للعملية الاستثمارية، وتؤكد المراحل المختلفة لتطور، حركة وطبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة هذه الحقيقة ، حيث أن توافر الموارد الطبيعية فى بعض الدول النامية ، حفزت دخول الشركات الدولية لهذه الدول للقيام بالاستثمارات، وبصوره خاصة لها ، لتحقيق التكامل الرأسي مع الدول الأم ، كما في حالة قطاع الصناعات الاستخراجية في الدول النفطية[٣٦]

٥ ـ مستوى الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجين

يعبر من مستوى الاستقرار الاقتصادي الداخلي من خلال الاستقرار في مستوى الاسعار أى معدل التضخم ، حيث يمكن استخدامه كمؤشر، للحالة الاقتصادية، والسياسية في البلد المضيف، وبذلك فإن انخفاض معدل التضخم ، يعكس تمتع الدولة المضيفة بحاله من الاستقرار الاقتصادى الداخلي، بينما ارتفاع معدل التضخم ، يدل على عدم قدرة الحكومة على موازنه ميزانياتها ، وفشل البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، ويترتب على ذلك العديد من الاثار السلبية، خاصه عند المستويات المرتفعة التي تزيد عن ٢٠% حيث سيؤثر سلبًا على النمو الاقتصادى، وذلك يؤثر أيضًا بدوره على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبينما يعبر عن درجة الاستقرار على المستوى الخارجي من خلال الاستقرار فى سعر صرف العملة الوطنية، وبعد استقرار سعر الصرف ، من العوامل التى تؤثر على الطاقة الاستعابية للدولة، ومن ثم يؤثر على قرارات المستثمرين الاجانب، والدول التى تكون عملتها أضعف من

---

(٣٥) دفع الله اسماعيل عبد القادر مصطفى، محددات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان١٩٩٩، ٢٠١٨ ، مجلة التنازع للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع ٢٠٢١،ص ١٨٢.

(٣٦) على سعيد عبد الله الشريف ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي، جامعه عين شمس كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ٢٠١٣ ص ١٨٣.

عملة الدولة الأم ومستقرة ، تجعل المستثمر الاجنبى ، يتمتع بقوه شرائية، أكبر، ومن ثم تجذب مزيد من تدفقات ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة. [٣٧]

٦ ـ الناتج المحلي الاجمالي

يعرف الناتج الإجمالي، بأنه مجموع الناتج للاقتصاد القومى من السلع و الخدمات النهائية، مقيمًا بأسعار السوق خلال فتره زمنيه محددة ، تعارف على تحديدها بسنه، ويشمل مجموع الناتج الذى حصل عليه المواطنون و الاجانب، نتجه لمساهمة خدمات الموارد، في العملية الانتاجية المحلية أى داخل حدود الاقتصاد القومى، ويعتبر الناتج المحلى الإجمالي عدداً أساسياً، لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث الشركات المتعددة الجنسيات دائماً ـ تبحث عن النمو، أو التقاء إلى الأسواق الجديدة، أو زياده نصبها من أسواق الدول المضيفة [٣٨]."

٧ـ سعر الصرف

يشير سعر الصرف الى عدد الوحدات من العملة المحلية، وذلك مقابل الدولار الأمريكي، وانخفاض قيمة العملة المحلية، للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبى، يعنى انخفاض قيمه والتكاليف المتعلقة بالمشروع وهدا يعد حافزاً للمستثمر الاجنبي على زيادة الاستثمار داخل تلك الدولة، وكذلك استثماره يعنى استقرار حصيلة الأرباح المحولة الى الخارج، نيابة علي أنه مؤشر، يبين الاستقرار الاقتصادى فى الدولة، وكذلك يعزز الثقة في سلامة بيئة الاستثمار، وبالتالي ذلك يشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة. [٣٩]

٨ـ التضخم

مما لاشك فيه أن مستويات التضخم ، تعكس مدى فاعليه السياسات الاقتصادية الكلية ومدى الاستقرار الذى يتمتع به اقتصاد ما،[٤٠] كما يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التى تبين مدى توافر الاستقرار فى البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار

([٣٧]) على عبد الوهاب، نجاح الاستثمار الاجنبى المباشر واثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ص ١٢٢- ١٢٣.

([٣٨]) عبد الرزاق محمد الغويل، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى الاقتصاد الليبي، الجامعة الامرية الاسلامية، زليشن ، كليه الآداب والعلوم (٢٠٠٧)، محله العلوم الانسانية، والتطبيقية، ع١٤، ص٢٦.

([٣٩]) عبدالحق طير، محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر، دراسة مقارنة، ١٩٩٥: ٢٠١٥، مرجع سابق، ص١٣٧.

([٤٠]) نجيب محمد المهدى، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية، دراسة ميدانية ٢٠٠٧ جامعة بنها، كلية التجارة، مج٢٧، ع١، ص٣٠٥.

الاجنبي المباشر، وبذلك فإن الارتفاع أو الانخفاض في مستوى التضخم يؤثر ، وبلا شك في التدفقات الواردة للاستثمار الاجنبي المباشر. [٤١]

ثانيًا المحددات البيئية

المحددات البيئية هى نوع أخر من المحددات التي تؤثر فى قرار المستثمر المحلى أو الاجنبي، وذلك لان للبيئة علاقة بين التكلفة والعائد، ولذلك عجب على المستثمر أخذ القيود البيئية في الحسبان عند قيامه بإعداد دراسة جدوى لمشروعة لان القيود البيئية، تمثل أحد عناصر التكاليف الهامة في الوقت الراهن ولذلك فإن تراخى الدول النامية فى سياساتها البيئية أدى الى توطين الاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعات الملوثة للبيئة في الدول النامية.

وذلك لأن التشدد فى المعايير البيئية ، قد تحد من تدفق الاستثمار إلى الدول المضيفة لان هذه القيود قد تزيد من تكاليف المستثمر وبالتالي نؤدى إلى نقل أرباحه، كما قد تؤثر المحددات البيئية من نواحى أخرى على الاستثمارات المتقدمة إلى الدولة المضيفة فضلاً، قد نتوجه إستثمارات زراعية لدولة مثل البرازيل التي تنفرد بميزة نسبيه في زراعه البن، وكذلك قد تتجه الاستثمارات تجاه أنشطه السياحة كما هو الحال في جمهورية مصر العربية[٤٢] وبالتالي فإن التشدد في المعايير البيئية أسهم فى الحد من تدفق الاستثمار المباشر إلى الدول المضيفة ، وعلى خلاف ذلك قد يتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول التي لا تعطى أهمية كبيرة إلى تلك المعايير، وبالتالي نجد أن الدول النامية عادة ما يكون أقل تشددًا فى المعابير البيئية مقارنة الدول المتقدمة، وهذا ما يفسر تركز قسم كبير من الضافات الملوثة للبيئة في عدد من تلك الدول. [٤٣]

([٤١])أحمد السعيد علي عبد الحميد ، محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة : دراسة قياسه ،جامعة الزقازيق، كلية تجارة، مجلة البحوث التجارية مج٤٤ ،ع ١، ص ٤٨٧.

([٤٢]) حسام شحاته عبد الغنى رخاء: الاستثمار الاجنبى المباشر، المفهوم – الاثار- المحددات١ع٢ جزء الأول، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر ٢٠١٢ ص ٢٣٢.

([٤٣]) فريدة بوغازي، الاثار الاقتصاديو للاستثمار الاجنبي المباشر، المؤتمر الدولى، دول FDIوالشعبية في الوطن العربي ٢٠١٥، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح بالاوبن ص٩.

الفرع الثاني:
المحددات القانونية والتشريعية

الاستثمارات بشكل عام تعتمد على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة إلى ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل التأميم والمصادرة. كما يحق للمستثمر تحويل أرباحه إلى أي دولة وفي أي لحظة.

تتنافس الدول العالمية على إصدار تشريعات للاستثمار تتفوق فيها الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى، بشرط أن لا تؤثر هذه الحوافز سلباً على المكانة المضيفة واستقرارها. (٤٤)

ولعل من المفيد الاشارة إلى بعض المحددات القانونية والتشريعية لجذب الاستثمارات الاجنبية وهي كالتالي:

- الثبات
- الشفافية
- الوضوح
- وجود نظام قضائى عادل
- وجود نظام تكفل حماية حقوق الملكية الفكرية(٤٥)

كما تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات والقوانين الحاكمة للاستثمار الاجنبي المباشر الدول المضيفة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار، وإمكانية وجود التشريعات الهادفة الى تقليص ملكية الدولة المشروعات والمصارف ، ومدى تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار، والتي تنعكس سلباً على شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين، فضلاً عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية للمشروع الاستثماري والتشريعات التي تنظم المنافسة ومنع الاحتكار(٤٦) وبالتالي فإن التشريعات والقوانين التى تسنها الدولة تلعب دورا مهما فى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك على النحو الاتى :

---

(٤٤) مصطفى بورقيبه، مكانه تغيير الانظمة المحاسبية ضمن المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، الجزائر، دراسة قياسة للفترة ١٠٧٠-٢٠١٥، جامعة زيان عاشور، بالجلفة ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مج٦، ع٢، ٢٠٢٠، ص٢٣٥.

(٤٥) فاروق فتحى السيد الجزار، استخدام نماذج Patalanet وآلية التكامل المشترك لتحديد محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، جامعة طنطا كليه التجارة، ع (٣)، ٢٠١٨،ص ٨٢ مجلة التجار والتمويل.

(٤٦)فلاح خلف العربية محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى الدول النامية، الحوار المتمدن،ع ٧، ٢٠١٥ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

- كلما كانت هذه القوانين والتشريعات تتميز بالوضوح وعدم التقارب فيما بينها كانت أكثر جاذبية للاستثمار.
- كلما كانت هذه القوانين والتشريعات تتميز على الضمانات الكافية من عدم المصادرة، وعدم تأميم أموال المشروعات، وخبرية تحويل الارباح إلى الخارج، وخروج رأس المال المستثمر ودخوله، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح
- وكذلك تضمين قانون الحوافز والمزايا المناسبة من قانون إعفاءات جمركية و ضريبيه كلما كان ذلك جاذبًا للاستثمار[٤٧].

كذلك تحرير المناطق الحرة من القيود وتسهيل إدارتها من قبل القطاع الخاص يسهم في خلق مناخ مناسب للربط بالأسواق العالمية وزيادة فرص الاستثمار في تلك الدول. [٤٨].

المطلب الثاني:
أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتمد درجه إستفادة كل طرف، سواء كان المستثمر أو الدولة المضيفة للاستثمار على سياسات، وممارسات الطرف الأخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين، وهذا ما يولد خلاف بين الاقتصاديين حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدولة المضيفة، حيث يؤيده البعض لما له من آثار إيجابية، ويحذر منه البعض الاخر كما يرى له من أثار سلبيه[٤٩].

وعليه يتوجب علينا لنبين أثار الاستثمار الاجنبي المباشر تقسيم هذا المبحث إلى فرعين

الفرع الأول: الأثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الثاني: الاثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الأول:
الآثار الإيجابية للاستثمار الاجنبي المباشر

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للتمويل الخارجي الخاص بالبلدان النامية، وذلك لأنه مدفوع إلى حد كبير بالأفاق الطويلة الأجل المفتوحة أمام المستثمرين لتحقيق أرباح في أنشطة انتاج يسيطرون عليها بصورة مباشرة، والدول

([٤٧]) إسراء طه خضير شجيري

([٤٨])

([٤٩])حسام شحاته عبد الغنى رخاء، مرجع سابق، ص ٢٢٤

المضيفة وبلا شك سوف تستفيد من ذلك حكم أنه مصدرًا لتحويل، رأس المال الاجنبي الى الداخل، وكذلك المساهمة في نقل تكنولوجيا الانتاج، والمهارات، والقدرات الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية ومن الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي نلخصها في الأتى.

أولًا : الأثر على النقد الاجنبي

نجد أن الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في زياده حصيلة الدول المضيفة من العملة الصعبة، فالشركات الاجنبية بما لديها من موارد مالية. ضخمه و بقدرتها للحصول على الاموال من أسواق النقد الاجنبي، تستطيع سد الفجوة بين احتياجات الدول النامية من العملة الصعبة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية ، كما تستطيع هذه الشركات، بما تقدمه من فرص مريحة وجذابه للاستثمار، أن تشجع المواطنين على الادخار و يتوقف زيادة حجم تدفق العملة الصعبة إلى الدول المضيفة على العوامل التالية:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية استثمارها
- حجم العروض التى تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية
- حجم الارباح التي تم التحصل عليها مقارنه بحجم الارباح ورأس المال الذى تم تحويله للخارج
- حجم المشروع الاستثمارى (كبير أو صغير) [٥٠]

ثانيا الاثر على معدلات النمو الاقتصادي

وبالتالي فإن الدور الذي يمكن ان يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي يأتى عن طريقتي وهما :

- زيادة التراكم الرأسمالي في الدول المضيفة للاستثمار ذلك ما يؤدي إلى رفع معدل الادخار أو ارتفاع رصيد الاحتياطيات الاجنبية، وهو ما يؤدى في النهار إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .
- كذلك توفير التكنولوجيا و المعرفة بالقدر الذي يسمح بتنفيذ المشروع الاستثماري بصورة ناجحة، وبذلك يؤدى إلى تنامى الطاقة الأستيعابية للدول المتلقية للاستثمار . [٥١]

ثالثًا الأثر على العمالة

---

(٥٠) عبد الله بلوناس، العوامل المحددة للاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على اقتصاديات الدول النامية :حالة الجزائر، المؤتمر الدولي العلمي حول : الاستثمار الاجنبي المباشر والنسبة في الوطن العربي ، مركز البعث و تطوير الموارد البشرية، رماح وجامعه لاهاي بهولندا، ٢٠١٥، ص ٨.

(٥١) توفيق أحمد ماهر عز، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL مرجع سابق، ص٥٠٣.

أن الهدف الاساسي والرئيسي الذى تسعى الدول النامية لتحقيقه، من وراء الاستثمار الاجنبي، هو حلق وتوفير فرص جديدة ومتزايدة للعلم وذلك للقضاء على مشكلة البطالة والحد منها ، بالإضافة الى كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب ، ولذلك يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على النحو اللاتي:

- وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدى ، إلى خلق علاقه تكامليه ببن أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة ، وذلك من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة لشركات أجنبية ، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، التي نؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمل.
- إن دفع المستثمر الاجنبي للضرائب المستحقة على الارباح التي يجنيها ، تؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وبالتالي فإن هذه الزيادة فى العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في انشاء مشاريع استثمارية تزيد وبلا شك من فرص العمل والتوظيف.
- إن توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطاته على النطاق الجغرافي للدول المضيفة سيؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة فى المناطق التى تنشأ فيها تلك الاستثمارات. [٥٢]

رابعا : الأثر فى نقل التكنولوجيا

يتوفر عدة طرق لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية التي تعاني من التخلف التكنولوجي، منها:

استيراد السلع الرأسمالية: عندما تستورد الدول النامية معدات وآلات متطورة من الدول المتقدمة، فإن هذه السلع الرأسمالية قد تحتوي على تكنولوجيا متقدمة يمكن أن تنتقل بها التكنولوجيا إلى الدول المستوردة.

الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الوسائل لنقل التكنولوجيا، حيث يقوم المستثمر الخارجي بنقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة إلى الدولة المستضيفة عبر الشراكة مع الشركات المحلية أو من خلال إنشاء مرافق تقنية متقدمة.

تبقى عملية قياس مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا صعبة التحديد، حيث تختلف طرق نقل التكنولوجيا سواء من جانب الدولة المضيفة أو الشركة المستثمرة.. تدريب العمالة المحلية التى تتاح لها فرص العمل لدى الشركات

([٥٢]) محمد عبدالعزيز عبدالحميد، الاســـتثمار الاجنبي، دار النفائس للنشـــر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص١٠٤.

الاجنبية، واكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة وذلك عن طريق برامج ودورات تدريبيه مستمرة، لانها تعتبر جزء من نظم إدارة وتنمية الموارد البشرية، وبالتالي يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل و استخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والأدارية إلى الشركات الوطنية حتى التحاقهم للعمل بها.
اقامة علاقات علميه بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي على اكتساب تلك المراكز الاحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا و أساليب بحثيه

- المنافسة بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية تدفع الأخيرة نحو السعي للحصول على أحدث النظم التقنية والإدارية وتطويرها، مما يزيد من قدرتها على إنتاج السلع بمواصفات عالمية.
- منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلي تسهم في نقل المعلومات الفنية إلى مستخدميها، خاصة عندما يكون من الضروري تزويد المشترين بمعلومات دقيقة حول استخدام تلك المنتجات. هذا يمكن أن يؤدي إلى تقليدها وتحسين استخدامها بالطريقة الأمثل. [٥٣]

وبهذا نجد أن للاستثمار الاجنبي المباشر دوراً هاما و ايجابيا فى التقدم التكنولوجي الدول المضيفة للاستثمار، وبدوره فى توفير مصادر متجددة للحصول على العملات الاجنبية وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الاجنبية ودورها في تمويل برامج التنمية للدول المتصلة للاستثمار وتوفير فرص الادخار، ولا سيما في دوره الفعال في توفير فرص العمل للعمالة المحلية، فضلًا عن المساعدة في تنمية وتدريب وتأهيل الموارد البشرية للدول المضيفة ، ودوره الفعال فى زيادة الانفاق في مجال البحوث والتطوير، وهذا كله يعود بالإيجاب للدولة المضيفة للاستثمار.

الفرع الثاني:
الأثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر

أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية يعرض البلدان النامية المضيفة للاستثمار الى متاعب قد تؤدى الى زعزعة الاستقرار، أو تؤدى الى خلق مصاعب في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والقدرة على المنافسة، وذلك حتى في السوق المحلي، وبالتالى يؤثر سلبًا على السياسة الاقتصادية الكلية وبالتالي علي السيادة الوطنية للدول المضيفة ، ولذلك فإن الاستثمار الاجنبي المباشر أيضاً آثار سلبية كما له آثار ايجابيه ونلخص منها الآتى.

([٥٣]) عزيزة بني سمينه، الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، الأردن حول الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، رماح وجامعة لاهاي بهولندا، ٢٠١٥، ص ٩: ١٠.

أولًا الأثر السلبي على النقد الأجنبي

أن الأثر الايجابي على النقد الأجنبي الناتج من تدفق رؤوس الأموال الخارجية عن طريق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، لا يلبث بعد مدة من الوقت ان ينقلب إلى أثراً سلبياً، وذلك عندما تبدأ عمليه التدفق العكس، لهذه الأموال، وهذا نتيجة تحويل الارباح المرتبطة بالمشروع الاجنبي، وهذا فضلا عن تحويل جزء من مرتبات العاملين الاجانب فى هذه المشروعات للخارج، وبذلك تمثل هذه المدفوعات البث الرئيس الذي ينشأ عن الاستثمار الاجنبي المباشر فى البلدان النامية ، وأما بالنسبة لمدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا الحديثة للبلدان المستقيمة النامية فهى وسيلة تستخدمها الشركات الأجنبية، من أجل الحصول على مزيد من هذه المدفوعات ، ولذلك تلجـأ التى تضخم أو المبالغة في حساب هذا المقابل. (٥٤)

ثانيا الاثر السلبي على معدلات التضخم

ينتج عن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، إلى اقتصاديات الدول النامية، دور مهمًا تضخمية ، وذلك نظراً لضعف مرونة الجهاز الانتاجي وكذلك ضعف الجهاز المالي فيها، مما يساهم فى ارتفاع معدلات التضخم فيها. وبالتالى فإن تفسير هذا التأثير للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التضخم يمكن من خلال النقاط الاتية:

- زيادة الاستثمارات فى الدول النامية يقابله ارتفاع في مستويات الدخول مما يؤدى إلى زيادة الاتفاق وبالتالي الطلب، ولن لم يزداد وعرض المنتحبات، بنسبه مساوية، فإن أسعار هذه المنتجات تتجه نحو الارتفاع.
- تزايد حدة الضغط التضخمي إذا كان الاتفاق الاستثماري موجهاً الى مشاريع، تساهم في تسهيل العمليات الانتاجية للمشاريع المنتجة. إذ لخلق الانفاق الاستثمارى على هذه المشاريع دخول نقدية، تولد طلباً مباشر فعالا في الحال، وفى المقابل إن الناتج من هذه المشروعات هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك.
- يتطلب قيام المشروع الأجنبى، فتره معينه قبل أن يذر منتجاً قابلا للاستهلاك ومن ثم فإن هذه الفترة ، يصاحبها اختلال في التوازن بين قوى الطلب والعرض، وذلك ينعكس على ارتفاع في المستوى العام للاسعار.

---

(٥٤) نزيه عبد المقصـود محمد المبروك ، الاثار الاقتصـادية للاسـتثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط٢، ٢٠١٣، ص٤٨٣.

- ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك، وذلك نظرًا لظهور سلع جديدة في الشركات الاجنبية العاملة في البلدان النامية. [٥٥]

ثالثًا الاثر السلبي على العمالة

تجدر الإشارة الى أن الزيادات في العمالة قد لا تكون كبيرة ، نظرًا لتفعيل الشركات الدولية استخدام تكنولوجيا، ذات كفاءة رأسمالية عالية من جهة ، ولأن ما قد يطلب بطرق غير مباشرة من العمالة في فروع الانتاج، التي تخدم الاستثمار الاجنبي، بتقديم مدخلات أو تسويق منتجات، المشروع قد لا يكون كبيرًا وأضف إلى ذلك أن الشركات الاجنبية تميل إلى استخدام اعداد كبيرة من غير العناصر المحلية، وذلك إما لارتفاع المهارات المطلوبة، وإما تجنيًا للانفاق على تدريب وتعليم العناصر المحلية ، الذى قد يؤدى الى رفع تكلفه الانتاج. [٥٦]

رابعا الأثر السلبى فى السياسة الاقتصادية و مفهوم السيادة والاستقلال

المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة يشيرون إلى عدة قضايا متعلقة بتأثير هذه الاستثمارات على السيادة العامة للدول المستضيفة. يُعتبر أحد هذه التأثيرات هو قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على ممارسة ضغوط غير مباشرة على الحكومات المضيفة، مما قد يؤدي إلى تقليل دور الحكومات المحلية كمحور فاعل ومتحكم في النشاط الاقتصادي، الذي كان في السابق تحت سيطرتها الكاملة.

تلك الشركات قد تعرض مصالح الدول المضيفة لضغوط، مما يمكن أن يؤدي إلى تقليل من استقلاليتها السياسية والاقتصادية.

كما أن نشاط هذه الشركات يؤدى الى خلق طبقة من المستفيدين ، ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تضم فئة المستفيدين مجموعة من التجار والوكلاء والموردين ، والسماسرة وغيرهم، وبالتالي يشكل هؤلاء وسيلة ضغط للدفاع عن تلك الشركات، ولو على حساب المصلحة الوطنية، مما يكرس المفهوم الاستثمارى فى شكل جديد. [٥٧]

([٥٥]) دلال بن سمينه، تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتور فى العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، ٢٠١٣ ،ص ٦١: ٦٢.

([٥٦])عصام مندور عمر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٠، ص ١٠٠.

([٥٧]) عبد الله بلوناس، العوامل المحددة للاستثمارات الاجنبي المباشر واثاره على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص١١ – ١٢.

خامساً الاثر السلبي على البيئة

للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً سلبيًا على البيئة ، فقد ينتج عن نشاط الشركات الاجنبية أثارًا أسلبية على البيئة فى الدول المضيفة للاستثمار نتيجة لتركيزها أحياناً فى بعض الصناعات الملوثة للبيئة، كالصناعات الكيماوية وعمليات استخراج النفط، والغاز الطبيعي، والاسمنت والأسمدة والمحظورة في البلد الأم ، حيث يتطلب اقامتها بها تحمل تكاليف عالية للمحافظة على البيئة، وذلك نتيجه للاهتمام المتزايد من قبل الدول المتقدمة بالبيئة على عكس الدول النامية المستقبلة لهذه الاستثمارات، وهذا كما تعد التكنولوجيا الحديثة المستخدمة من قبل هذه الشركات أيضا، سبب في احداث التلوث البيئي، فكلما زادت درجة التقدم ، زاد استخدام الآلات الحديثة في الانتاج، والتي تعتمد على أنواع جديدة من الطاقة. تزيد من درجة تلوث البيئة، كاستخدام الطاقة النووية، وهذا ما يكلف الدول النامية مزيدًا من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية[٥٨] .

الخاتمة:

يتناول هذا البحث موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ، مع التركيز على تحديد العوامل المؤثرة على جاذبية ليبيا كوجهة للاستثمارات الأجنبية، ومقارنتها بتجارب دول أخرى نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط. من خلال تحليل البيانات المتاحة واستعراض الأبحاث السابقة، تم التوصل إلى عدة نتائج مهمة تتعلق بأهمية الاستقرار السياسي والأمني، الإطار التشريعي والتنظيمي، البنية التحتية، توافر الموارد النفطية، والبيئة الاقتصادية الشاملة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهمية الاستقرار السياسي والأمني

أظهر البحث أن الاستقرار السياسي والأمني هو العامل الأهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط. فعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته ليبيا بعد عام ٢٠١١ كان له تأثير سلبي كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية. يؤكد هذا على ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز سيادة القانون لضمان بيئة آمنة وموثوقة للمستثمرين الأجانب.

---

(٥٨) عمارة هشام محمد، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التلوث البيئي : دراسة تحليليه وتطبيقيه على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، مج١٠٧ ع٥٢٣، ٢٠١٦.

الإطار التشريعي والتنظيمي

يتبين من البحث أن الإطار التشريعي والتنظيمي يلعب دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات الأجنبية. وجود قوانين ولوائح واضحة وشفافة تحمي حقوق المستثمرين وتبسط عملية الاستثمار يمكن أن يعزز من جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية. تواجه ليبيا تحديات تتعلق بالبيروقراطية والفساد، مما يستدعي جهودًا لتحسين البيئة التشريعية من خلال تبسيط الإجراءات ومكافحة الفساد.

البنية التحتية

يؤكد البحث أن تطوير البنية التحتية يعد عنصرًا أساسيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تفتقر ليبيا إلى بنية تحتية متطورة في مجالات النقل، الاتصالات، والكهرباء، مما يشكل عقبة أمام جذب الاستثمارات الأجنبية. لذا، يتعين على الحكومة الليبية الاستثمار في تطوير وتحسين البنية التحتية لتكون أكثر جذبًا للاستثمارات.

توافر الموارد النفطية

تتمتع ليبيا بموارد نفطية هائلة تشكل عامل جذب رئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط. إلا أن الاستفادة الفعّالة من هذه الموارد تتطلب بيئة استثمارية ملائمة واستقرارًا سياسيًا. ينبغي على ليبيا تحسين بيئتها الاستثمارية وتعزيز التعاون مع الشركات الأجنبية للاستفادة القصوى من مواردها النفطية من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية.

البيئة الاقتصادية الشاملة

تلعب البيئة الاقتصادية الشاملة دورًا حاسمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تعاني ليبيا من تقلبات اقتصادية شديدة وعدم استقرار اقتصادي، مما يؤثر سلبًا على جذب الاستثمارات. لتحقيق استقرار اقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية، يجب تبني سياسات اقتصادية مستقرة ومستدامة، مع التركيز على تنويع الاقتصاد الليبي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

نتائج البحث

توصل البحث إلى :

- تعتبر الاستقرار السياسي والأمني من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط. في ليبيا، شهدت فترات عدم الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠١١ تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- القوانين واللوائح التي تسهل عملية الاستثمار وتحمي حقوق المستثمرين تعد أيضًا حاسمة في جذب الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، تعاني البيئة التشريعية في ليبيا من تحديات تتعلق بالبيروقراطية والفساد.
- البنية التحتية تلعب دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن ليبيا تفتقر إلى بنية تحتية متطورة في مجالات النقل، الاتصالات، والكهرباء، مما يشكل عقبة أمام جذب الاستثمارات الأجنبية.
- توافر الموارد النفطية الكبيرة في ليبيا يعد عاملًا جذبًا رئيسيًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط. ومع ذلك، يتطلب استفادة فعالة من هذه الموارد وجود بيئة استثمارية ملائمة واستقرار سياسي.
- البيئة الاقتصادية الشاملة، بما في ذلك معدلات النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف، تؤثر أيضًا بشكل كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يعاني الاقتصاد الليبي من تقلبات شديدة وعدم استقرار، مما يؤثر سلبًا على قدرته على جذب الاستثمارات.

بشكل عام، توضح هذه النقاط أن الاستقرار السياسي والتشريعي، والبنية التحتية المتطورة، وتوافر الموارد النفطية الهائلة، والبيئة الاقتصادية الشاملة هي عوامل حاسمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط. ومع ذلك، تبقى التحديات السياسية والاقتصادية الحالية تحديًا كبيرًا يعوق استغلال هذه الفرص بشكل كامل وفعال في ليبيا.

لتعزيز جاذبية ليبيا للاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، يجب اتخاذ خطوات عملية لتحسين البيئة الاستثمارية. يتضمن ذلك استعادة الاستقرار السياسي والأمني، تحديث التشريعات الاقتصادية، محاربة الفساد، وتطوير البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تبني سياسات اقتصادية مستقرة وتنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط.

التوصيات

بناءً على نتائج البحث، يمكن تقديم التوصيات التالية لتحسين البيئة الاستثمارية في ليبيا وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط:

١. **تعزيز الاستقرار السياسي والأمني** :من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية، تحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز سيادة القانون.
٢. **تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي** :من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، تحديث التشريعات الاقتصادية لتتوافق مع المعايير الدولية، ومكافحة الفساد.
٣. **تطوير البنية التحتية** :بالاستثمار في مشروعات النقل، الاتصالات، والكهرباء لتحسين جودة البنية التحتية وتقليل تكاليف التشغيل للشركات.
٤. **تحفيز الاستثمارات في قطاع النفط** :من خلال توفير حوافز مالية وضريبية للشركات الأجنبية، وتطوير برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص.
٥. **تحقيق استقرار اقتصادي** :من خلال تبني سياسات اقتصادية مستدامة وتنويع الاقتصاد الليبي لتقليل الاعتماد على النفط.

قائمة المصادر والمراجع:

١. إبراهيم محمد البطانية ، أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة العربية للإدارة، مج٣٥، ع١، ٢٠١٥، ص١٢٣.
٢. أحمد السعيد علي عبد الحميد ، محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة : دراسة قياسه ،جامعة الزقازيق، كلية تجارة، مجلة البحوث التجارية مج٤٤ ،ع ١، ص ٤٨٧.
٣. إسراء طه خضير شجيري
٤. الاسكوا، تقييم المناطق الحرة - جوانب الصناعة و النقل، دراسة حاله في الاسكوا، الامم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠٣ ص٣١.
٥. إياد طاهر وصلاح حسن ، الاستثمار الاجنبى غير المباشر و انعكاساته على تداول الاسهم العادية، دراسة تطبيقيه فى سوق العراق للأوراق المالية، مجله كليه بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٧.
٦. جلال بوشارب ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية جماعية باستخدام منهج الانحدار الدلالى لفترات الابطاء الموزعة (ARDl) خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٨ ، جامعة الشهيد جعه كفر الوادي ٢٠٢١، مج ٦ ع ٢ ص ٢٤٥.

٧. حسام شحاته عبد الغنى رخاء: الاستثمار الاجنبى المباشر، المفهوم – الاثار- المحددات١ع٢ جزء الأول، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر ٢٠١٢ ص ٢٣٢.
٨. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، العدد ٣٢ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٤، ص٣.
٩. حسان محمد سليمان، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى سوريا : دراسة قياسية، رساله دكتوراه، كليه التجارة، جامعة عين شمس مج ٦٣، ٢٠١١ ص ٣٢١
١٠. حسن بن رفدان الهجهوج: اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل – تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بالقاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص٥٥.
١١. دادي الصادق ، المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة خامية، خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٦ رسالة ماجستير ٢٠١٨ ، جامعه الشهيد حمه لحضر الوادي، الجزائر، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ص ١٨.
١٢. دفع الله اسماعيل عبد القادر مصطفى، محددات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان١٩٩٩، ٢٠١٨ ، مجلة التنازع للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع ٢٠٢١،ص ١٨٢.
١٣. دلال بن سمينه، تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتور فى العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، ٢٠١٣ ،ص ٦١: ٦٢.
١٤. الصديق طالحة محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى المملكة العربية ١٩٨٥ : ٢٠١٧مجلة الفاضة والشمسية ع١٥٠ مج س ٢٠، مارس ٢٠٢٠ ص ٧٧، ٧٨.
١٥. طارق غربي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربي، جامعة الشهيد حمه لحضر الوادى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، مج٥، ع١، ٢٠٢٢، ص٥٣٢.
١٦. عبد الحق طير، محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وجدواه في الجزائر "دراسة مقارنة، رساله دكتوراة، جامعة قاصدي مرباح، ورقله ، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التشير، الجزائر ٢٠١٨، ص ٢٠.

١٧. عبد الرزاق محمد الغويل، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى الاقتصاد الليبي، الجامعة الامرية الاسلامية، زليشن ، كليه الآداب والعلوم (٢٠٠٧)، محله العلوم الانسانية، والتطبيقية، ع١٤، ص٢٦.
١٨. عبد السلام أبو قحف ، إدارة الاعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٢،ص ٣٦٤
١٩. عبد الله بلوناس، العوامل المحددة للاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على اقتصاديات الدول النامية :حالة الجزائر، المؤتمر الدولي العلمي حول : الاستثمار الاجنبي المباشر والنسبة في الوطن العربي ، مركز البعث و تطوير الموارد البشرية، رماح وجامعه لاهاي بهولندا، ٢٠١٥، ص ٨.
٢٠. عبدالكريم كاكى: الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية مكتبة حسن العصرية العراق، ٢٠١٤، ص١٦.
٢١. عزيزة بني سمينه، الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، الأردن حول الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، رماح وجامعة لاهاي بهولندا، ٢٠١٥، ص ٩: ١٠.
٢٢. عصام مندور عمر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٠، ص ١٠٠.
٢٣. على سعيد عبد الله الشريف ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي، جامعه عين شمس كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ٢٠١٣ ص ١٨٣.
٢٤. على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٢٣.
٢٥. عمارة هشام محمد، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التلوث البيئي : دراسة تحليليه وتطبيقيه على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، مج١٠٧ ع٥٢٣، ٢٠١٦.
٢٦. عمر هاشم محمد صدقه، ضمانات الاستثمار الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٧
٢٧. عمر و محمد محمود سليمان ، محمدان للاستعمار الاجنبي المباشر، دراسة مقارنة على الدول النامية،٢٠١٦، جامعة قناة السويس - كلية تجارة الاسماعيلية، المجلة، المجلد ٧ العدد ٣ ص٦٦٠.

٢٨. فاروق فتحى السيد الجزار، استخدام نماذج Patalanet وآلية التكامل المشترك لتحديد محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، جامعة طنطا كليه التجارة، ع (٣)، ٢٠١٨،ص ٨٢ مجلة التجار والتمويل.
٢٩. فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والاستشارات والتطور، مجلة البحوث الاكاديمية، مجلد ٢٦ العدد٢ ، ٢٠٠٨، ص٩٩.
٣٠. فريدة بوغازي، الاثار الاقتصاديو للاستثمار الاجنبي المباشر، المؤتمر الدولى، دول FDI والشعبية في الوطن العربي ٢٠١٥، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح بالاوبن ص٩.
٣١. فلاح خلف العربية محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى الدول النامية، الحوار المتمدن،ع ٧، ٢٠١٥ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid
٣٢. قانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠ بشأن تشجيع الاستثمار – المجمع القانوني الليبي.
٣٣. مايح شبيب الشعري وحسن كريم حضره - التمويل الدولى. أسس نظرية وأساليب تحليلية، ٢٠٢٣.
٣٤. مجلة دراسات اقتصادية المجلد : ٢١ العدد : ٠١لسنة ٢٠٢١، ص ٥٨٠-
٣٥. المجمع القانوني الليبي، القانون قم ١٠ لسنة ١٩٨٩بشأن حقوق وواجبات العرب في ليبيا ، رابط https://Is.org.lylyjgl
٣٦. محمد بسيوني وأخرون : التنمية الاقتصادية ، كليه التجارة، جامعه عين شمس القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤١٣
٣٧. محمد صقر وأخرون: الاستثمارات الاجنبة المباشرة ودورها فى تنمية الاقتصاديات النامية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونونية، سوريا، ٢٠٠٦، ص١٥٩.
٣٨. محمد عبدالعزيز عبدالحميد، الاستثمار الاجنبي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص١٠٤.
٣٩. مراد صاولى ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى الجزائر: دراسة خيامية باستعمال نموذج (ARDL) جامعه عبد الحميد بن باديس مشقانم ، مجله المالية والأسواق، ٢٠١٩ مج٥، ع١٥ ص٥.
٤٠. مصطفى باكرد (٢٠٠٤) تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات بمجلس الوزراء بمصر ص ١٨: ١٩.

٤١. مصطفى بورقيبه، مكانه تغيير الانظمة المحاسبية ضمن المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، الجزائر، دراسة قياسة للفترة ١٠٧٠-٢٠١٥، جامعة زيان عاشور، بالجلفة ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مج٦، ع٢، ٢٠٢٠، ص٢٣٥.
٤٢. مصطفى بورقيه مكانه تغير الانظمة المحاسبية ضمن المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ : ٢٠١٥ مجله إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زبان عاشور بالجلفة ، الجزائر، المجلد السادس، العددع٤الثاني ،٢٠٢٠، ص ٢٣٦.
٤٣. نجيب محمد المهدى، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية، دراسة ميدانية ٢٠٠٧ جامعة بنها، كلية التجارة، مج٢٧، ع١، ص٣٠٥.
٤٤. نرفين أحمد ماهر عنتر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر، باستخدام تحليل الانحدار ونموذج AROLK، جامعه قناه السويس ، كليه التجارة الاسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية المجلد التاسع، العدد الرابع، ٢٠١٨ ص ٥٠٢.
٤٥. نزيه عبد المقصود محمد المبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط٢، ٢٠١٣، ص٤٨٣.
46. Bassem Hammadi Al-Hassan,(2014), Foreian Direct Investment (FDI) Al-Halabi AlHouKoukia, leklication Beirut, Labanan.
47. Omarguerid (2015) Improvin the forei on Investment dimate as a Mechanism To Activate the copetitivenss of the Al Qerian Economy, PHD thesis, in Economic Sciences, Sbelcializina Money and finance, Univrsity of Biskra. Algena.
48. Raymond Betrand: Economie Finan Ciere International, Paris edition PUF,1997 p 91.
49. Tejvan Pettinger ,30.3.2017 Multinational